دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التربية ووسائل الاتصال
المصدر:	رسالة المعلم
الناشر:	وزارة التربية والتعليم - إدارة التخطيط والبحث التربوي
مؤلفين آخرين:	شبيب، نادية فتحي(مترجم)
المجلد/العدد:	مج 27, ع 4
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1986
الصفحات:	71 - 76
رقم MD:	77452
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	تكنولوجيا التعليم، الاتصال الجماهيري، الإعلام التربوي، وسائل الاتصال، وسائل الإعلام، التفاعل الاجتماعي، ضبط الجودة، تنمية المهارات، التعليم والتنمية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/77452

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التربية ووسائل الاتصال

ترجمة: نادية شبيب
مديرية التوثيق التربوي/ دمشق

يعرض هذا المقال عددا من الأفكار حول التربية ووسائل الاتصال وعلاقتهما ببعضهما البعض. يدفعنا الى ذلك الزيادة التي حصلت في المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع، مما جعل هذه المشكلات من حيث عددها ومن حيث تعقيدها تفوق قدرتنا على مواجهتها. ويبدو من الضروري ان نجعل نظرتنا بعيدة المدى كي نحدد الأسئلة الأساسية وكي نعيد التفكير بها آملين ان نتمكن من تجاوز اجاباتنا التقليدية والغير متكافئة مع الأسئلة.

حسب الآراء الجديدة ونماذج التنمية التي بدأت تلغي الأفكار التقليدية وتحل محلها في مجال التطور، فان التنمية تخص قبل كل شيء الانسان وتتطلب تحويلات:ـ تحويلات اجتماعية وتحويلات في البنى والمواقف سواء في البلدان النامية او في البلدان الصناعية. وتشمل الحاجة للتحويل بنفس النسبة عاداتنا وطرائقنا في التفكير.

ومن خلال هذه النظرة يفرض السؤال الآتي نفسه: هل حددنا الموضوع والمشكلات التي نريد الاجابة عليها واعطاء الحلول لها؟ ماذا تعني بالتحديد عبارة: «الوظيفة التربوية للوسائل»؟ وما المسلمات التي تسلم بها في هذا المجال؟

المسلّمة الأولى واضحة بشكل كاف: اننا نفصل بين الوظيفة التربوية وغيرها من الوظائف الممكنة للوسائل. ولكي نستطيع ان نتعامل مع هذا التمييز ينبغي ان نعرف ما هي هذه الوظائف الأخرى؟

لنأخذ مثالا على ذلك الارسال الاذاعي والذي تعرف وظائفه بأنها تشمل الاعلام والتربية والتسلية. ومن المرجح ان هذا التعريف كان مفيدا جدا في بداية عهد الارسال الاذاعي ولكنه الآن غير مناسب. وترتبط هذه الوظائف في الواقع الى حد بعيد برغبة المرسل، انها مؤسسية ولا ترتبط الا بعنصر واحد في عملية الاتصال،

المنتج والمذيع. ونحن نعرف أن الجمهور أو بالأحرى الأشخاص الذين يضمهم هذا المصطلح، يستخدم الوسائل بطرق مختلفة لا تتوافق غالبا مع رغبات منتجي البرامج. ولنبدأ برغبة منتج البرنامج في الارسال الاذاعي. إنه يرغب حسب ما ذكر أعلاه باعلام وتربية وتسلية الجمهور. فعلى أي أساس يميز هو نفسه بين هذه الوظائف؟ من خلال الواقع نجد ان فكرة المنتج هي التي تبقى مسيطرة، فنراها معكوسة من خلال البرامج ومن خلال التقديم لها. ولنأخذ مثالا على ذلك التربية. فموضوع التربية لا يخلق مشكلات نميزها على الصعيد الوظيفي التربوي للبرامج التعليمية المدرسية أو الجامعية، لأن خدماتها التربوية خاصة بأولئك الذين ينتظمون في تعليم نظامي، اذاً فهي خاصة بقطاع محدود.
إلا أن الأمر يختلف اذا انتقلنا الى التربية المستمرة وتعليم الكبار. فنحن نعيش في عصر يتكلم كثيراً عن التربية المستمرة وتعليم الكبار، لذا فمن الأكثر أهمية ان ننظر الى ما يجري في مجال البرمجة التي يفترض أن تكون موجهة للجمهور عامة. من ناحية البرامج يقدم المرء في أحسن الحالات كمية من البرامج العلمية حسب المستويات المختلفة باختلاف البلدان، ولكنها في نهاية المطاف أكثر مما نتخيل: برامج التسلية، والمنوعات، والمسلسلات الدرامية او الكوميدية من جهة، والاعلام والسياسة من جهة اخرى، ثم الرياضة والثقافة والعلوم.. الخ. وهكذا فان منتج البرامج يخطط نشاطاته آملا ان يرغب «الجمهور» في متابعة النوايا الكامنة وراء هذه البرامج خاصة لأنها نوايا طيبة الى حد بعيد. ولكن السؤال الذي يجب طرحه، هل تأتي هذه البرامج ذكية وموفقة وبتعبير آخر هل تهتم بأكثر مما يفكر به المنتج؟ وبتعبير أدق هل تهتم بالجمهور الذي يستخدم أفراده وفئاته البرامج المنتجة؟ اننا نشك في ذلك.

ومن البداية، ومن وجهة نظر «الوسائل» والتي يقصد بها «وسائل الاتصال الجماهيري» «mass-communication» فإن الجمهور ليس الا موضوعا من مواضيع الإرسال كما هو مادة للبحث والتحقيق والتحري. وهكذا يتوزع الجمهور في فئات مثل فئة «قراء الصحف» «وفئة مشاهدي التلفزيون» دون مراعاة ان كل فرد يعيش في وسط اعلامي يشتمل على جميع وسائل وقنوات الاتصال التي يستطيع الوصول اليها والتي يستخدمها بطرقه الخاصة. لذا فإن هذه النظرة خاطئة. وكذلك فان النظرة الشائعة عن القاعدة العريضة من الجمهور الذي يتلقى

البرامج المرسلة عن طريق الوسائل دون أية فعالية شخصية تخالف الواقع الذي يشهد أن الأفراد والفئات يستخدمون الوسائل بطرق متباينة وذلك بما يتناسب مع ظروفهم النفسية والجسدية ومع مستوى تربيتهم ومستواهم الاجتماعي. اذا فهم يشتركون بعملية الاتصال مع العلم أن هذه المشاركة تتميز بالمشاركة بأشكال الاتصال الاخرى.

هذه المشاركة أو استخدام برامج الوسائل من قبل الأفراد لا علاقة لها غالبا بمرامي منتجي البرامج وبالأسس التي وضعوها. وإنه لأمر معروف أن الأطفال لا يشغلون أنفسهم مطلقا بالأسس التي يضعها الكبار. فمثلا بالنسبة للتلفزيون يجمع الأطفال معلوماتهم من خلال برامج التسلية ويتعلمون ويعلمون أنفسهم عن طريق برامج الاعلام ويتسلون بموضوعات الاثنين. وفي الواقع يمكن الكشف عن تصرفات مشابهة لدى الكبار. لذا يجب أن نوافق على ان النويا الطيبة لا تكفي أبدا. وخلال السنوات التي عانى فيها التلفزيون التربوي الأمريكي من مصيبة لعنة التوازن بين الارادة الطيبة والملل كان الجمهور لا يحس بالاهانة بل كان يضغط زر التلفزيون.

وقد تعمل هذه العملية في الاتجاه المعاكس. ففي السويد قُدِّمت سلسلة من البرامج الموسيقية في التلفزيون وكانت ذات صبغة تربوية لذا فقد بثت في أوقات مناسبة من أجل تفادي ردود فعل سلبية من قبل جمهور الكبار والذي كان يفترض ان مثل هذا النوع من البرامج لا يسليه. الا ان جمهور الكبار هذا أُعجب بهذه البرامج الموسيقية جدا لدرجة أنه اتخذ موقفا وطالب ببثها في ساعات تناسبه. لذا على المرء أن يضع في حسابه أن الجمهور قد يجرؤ على التصرف بشكل اكثر جدية ضد نوايا منتجي البرامج. ومن الوارد أن يستخدم الجمهور بأفراده وفئاته محتوى برامج مسرحية ومسلسلات بوليسية او كوميدية وكأنها برامج تعليمية مع أنها برامج تبث في مجال التسلية. وتلقن الواقعة التالية درسا ممتازا في هذا المجال وذلك حين أبدى خبراء غربيون ـ في مؤتمر دولي ـ تحفظاتهم تجاه أحد المسلسلات الأمريكية المقدم في باب التسلية والذي استورده عدد كبير من الدول النامية، بينما علقت احدى المشاركات في المؤتمر من الدول العربية على المسلسل نفسه بقولها: ان هذا المسلسل قدم لنا درسا ممتازا في باب تحرر المرأة.

نخلص من هذا الى أن التربية غير مقصودة وغير ارادية لكنها واقعية. وبناء على وجهة النظر هذه يعود المرء لمناقشة مشكلات لم تجد حلا بعد تتعلق بأثر الاكراه في الوسائل. اذ يبدو واضحا أن أفراد الجمهور خاصة أولئك الذين يمكن التأثير عليهم

يتعلمون كثيرا من الوسائل ولكن بشكل مغاير تماما لتوقعاتنا. ولا يجوز أن تدهشنا هذه الظاهرة. لأننا اذا قارنا المبالغ والفكر والوقت الذي يبذل في إخراج تلفزيوني لمسلسل بوليسي مثلا مع ما نحن مستعدون لبذله في سبيل البرامج المسماة تربوية، فان عجبنا حول الاختلاف في التأثير سوف يزول. ولدى الجمهور الحق في هذه الناحية. فهو يعير اهتمامه للانتاج المعد جيدا. اذا ليس الجمهور هو المخطىء. بل المقررون ونحن الذين نعمل ضمن أو من حول الوسائل لأننا لم ننجح في اقتراح أو قبول أمر له أهميته.

وإذا وسعنا نظرتنا قليلا وقلبنا جوانب أخرى للموضوع لوجدنا مشاكل أكثر صعوبة ويجب مجابهتها. إن مفهوم وسائل الاتصال يستعمل غالبا بشكل محدود وغير دقيق بحيث لا يشمل سوى وسائل الاتصال الحديثة وخاصة الوسائل السمعبصرية. وبالتالي يلاحظ المرء خلال تحليل المتطلبات التي توضع للجهات المسؤولة في بلدان مختلفة من أجل إعداد سياسة الاتصال أن الأمر بشكل عام ومن الناحية المؤسسية يدور حول وسائل الاتصال عن بعد وليس أكثر. وهذا الاتجاه في تحديد مفهوم الاتصال يمنعنا ليس فقط عن تعريف سياسة الاتصال الحقيقية بل أيضا عن التعرف على بعض الظواهر في مجال الاتصالات بمعناها الواسع.

وإنه لمن الملاحظ بل ومن المخزي أن تكون هذه المظاهر قد لاحظها ليس البحاثة في مجال الاتصال بل البحاثة في مجال التنمية. فمستشار لجنة التخطيط في اندونيسيا كان أول من طرح المشكلة. وفي سريلانكا استخلص المرء نتائج على الصعيد العملي. وفي نظرة اجمالية، نظرة يجهلها غالبا أخصائيو الاتصالات، تشمل أنظمة الاتصال الكبرى في مجتمع ما ضمن ما تشمل: النظام الحكومي (في بلد نام يجب ان نضيف كل نظام لفعاليات التنمية كالزراعة والصحة والسكان)، النظام المدرسي الذي تعكسه المدارس بكافة مستوياتها والجامعات ومراكز البحث، ونظام وسائل الاتصال كالصحافة والمسرح والسينما والراديو والتلفزيون... الخ، نظام المؤسسات نصف الحكومية والخاصة كالنقابات والتعاونيات.. الخ. ولدى تحليل البرامج المرسلة لصالح هذه الأنظمة يلاحظ المرء تناقضا بين البرامج المرسلة ضمن اطار نظام ما والبرامج المرسلة ضمن اطار البرامج الأخرى. ولنأخذ مثالا محددا! ففي بلد ما تركز السياسة العامة للتنمية على المحافظة او على ايجاد توازن ما بين المقاطعات المدينية والمقاطعات الريفية (الاستخدام، خدمات التربية والصحة والزراعة والصناعات الريفية) وبالتالي فان النظام الحكومي وكل نظام للتنمية يقدم

برامج لصالح هذه السياسة. وفي نفس الوقت يبدو ان نظام التربية يعمل في الاتجاه المعاكس. فنظام التربية يقدم برامج وقيما مناسبة لحياة مدينية «بورجوازية» للموظفين وللبيروقراطيين. وفي هذه الحالة الملموسة اتخذت الحكومة قرارات متطرفة تتمثل في التجديد الكامل لنظام التربية واعادة نظر في نظام الاتصال تؤدي الى انسجام الوسائل مع بعضها بشكل مسؤول وواع.

قليل من المجتمعات كانت لديها الشجاعة لادراك النتائج الخطيرة التي تنجم عن مثل هذه التناقضات في الارسال وفي القيم والمواقف التي تظهر في أنظمة الاتصال المختلفة. لاننا تجاه إشكال صعب. اذ يبدو من المستحيل اتباع سياسة تعتمد هدفا لها التنسيق بين جميع البرامج المرسلة في المجتمع الواحد. وفي هذه الحالة يجب الموافقة على الحياة مع شيء من التناقضات والفوضى. ولكن وبنفس الوقت لا يستطيع مجتمع ما أن يوافق على ترك الأمور تسري بشكل يجعل تحقيق كل هدف أساسي أمرا مستحيلا بدءا من تبني نظام من الأولويات في مصلحة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كلمة ختام:

لقد هدفت هذه التأملات بكل بساطة الى التذكير ببعض النواحي التي أُهملت في اغلب الأحيان. ولتلخيص هذه التأملات نذكر ببعض الأفكار التي تبدو كمؤشر للاتجاه الذي يجدر الأخذ به:

١ـ إن الأساس في مجال الاتصال والمعلومات أن تنظر كل سياسة وكل عمل نظرة تشمل جميع أنظمة الاتصال الاجتماعي المتوافرة والتي يرمي المرء الى تأسيسها في مجتمع ما.

٢ـ إنه لمن الضروري عدم الأخذ بالاتجاه الرامي الى جعل الجمهور موضوعا من مواضيع الارسال ومادة للبحث كما يجب أن يحترم الأفراد والفئات التي تستخدم الوسائل وتتسبب بذلك في وجودها.

٣ـ يجب أن نعيد النظر في مفاهيمنا التي تخفي عن عيوننا غالبا الظواهر التي لا صلة لها بعاداتنا الفكرية او الارادية، وعلينا وضمن مخطط عملي ان نأخذ بجد الفكرة المنتشرة الاتساع والتي تقول: اذا أحسن الأداء والتقييم فان كل تربية تعطي معلومات وكل معلومة تعلّم.

٤ـ لنكن شركاء في مؤسسة نظامها الخاص بالأولويات، اذا ما قررنا ان تكون الوظيفة التربوية للوسائل هامة وفعالة فعلينا ألا ندعها تعاني من النية الطيبة والمزعجة والمنفّرة بالمقارنة مع العرض الفني والجذاب لبقية الانتاج الثقافي.

* * *

* Association internationale d' information scolouse universitaire et profession melle.

Edwarol Ploman: Meolia et Education.

in: Informations universitaires et profession melles internationales. 29eme annee (Fuillet - Aout) 1985 pp. 27-30.